

- عدد الأسئلة الكتابية: 23 سؤالاً؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 18 جواباً.

ونخطط المجلس المقرر أننا سنكون على موعد مباشر بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة لمناقشة البيانات التي تقدم بها السيد رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان حول موضوع "تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي"، عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور.
شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

تنزيلاً لبرنامج الأسئلة الشفهية الأسبوعية، كما أقره مكتب المجلس بالتنسيق مع الحكومة خلال هذه الفترة المرتبطة بانتشار وباء كورونا، والقاضي بإعطاء الأولوية لمساءلة القطاعات الحكومية المرتبطة بشكل مباشر بتدبير هذه الجائحة، يخصص المجلس هذه الجلسة لمساءلة قطاع الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

نستهل إذن جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول، الموجه للسيد وزير الاقتصاد والمالية حول "التدابير المتخذة لدعم المقاولات المغربية في ظل جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميل:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين،

السيد الوزير،

في إطار الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة "كوفيد-19" لدعم الفاعلين الإقتصاديين، ما هي التدابير المتخذة لحماية المقاولات المغربية؟
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني، موضوعه "مدى صمود الإقتصاد الوطني أمام أزمة كورونا وفعالية التدابير المتخذة لمواجهة لها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

محضر الجلسة رقم 285

التاريخ: الثلاثاء 25 رمضان 1441هـ (19 ماي 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.

التوقيت: ساعة وستة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية عشر والدقيقة التاسعة زوالاً.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهن.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد توصل مكتب المجلس من مجلس النواب، ب "مشروع قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين".

كما توصلت رئاسة المجلس في الفترة الممتدة من يوم الثلاثاء 12 ماي 2020 إلى غاية يوم 19 ماي 2020، بعدد من أسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، وهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة؛

الإقتصادية، إلا أن التدابير الإستعجالية التي باشرتها "لجنة اليقظة الاقتصادية"، ساهمت بشكل ملموس في التخفيف من هذه الآثار على المواطنين والشغيلة والمقاولات.

في هذا الإطار، توصلت بالعديد من الشكايات من طرف المواطنين والمواطنين الذين لم يتوصلوا بالدعم، طالبين منكم إعطاءنا معطيات دقيقة في الموضوع.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي تعتمون القيام بها لإنعاش القطاعات المتضررة بفعل الجائحة؟

وهل ستخصصون إعتمادات مالية لها؟

كيف ستعالجون شكايات المواطنين؟

وما هي التدابير التي ستخذونها لمواجهة الغش في التصريحات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "الاختيارات الاقتصادية والمالية التي ستبناها الحكومة لتحريك الدورة الاقتصادية في ظل ما بعد أزمة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الإشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي الاختيارات الاقتصادية والمالية التي ترى الحكومة جديتها لمواجهة أزمة ما بعد كورونا، خاصة مخلفاتها على التنمية وعلى التوازنات الإجتماعية؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "تعزيز إنتاجية وتنافسية المقاولات الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد العام لمقاولات

المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف محيي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أريد أولا، أن أحييكم السيد الوزير، من خلالكم كل أعضاء "لجنة اليقظة الاقتصادية"، أحيي كذلك، كل من قام بواجبه في ظل هذه الأزمة، كل من صبر وارتكن في بيته وكل من ساهم بماله أو وقته، أحييكم لأننا تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، استطعنا بصمودنا أن نتصالح مع ذاتنا ونسترجع الثقة في مؤسساتنا والثقة في

نساءلكم السيد الوزير حول التدابير التي تعتم الحكومة اتخاذها للحد من الآثار السلبية على الإقتصاد الوطني؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث، موضوعه "الإجراءات الحكومية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على الإقتصاد الوطني؟"

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في نفس السياق، ما هي الإجراءات التي اتخذت على مستوى قطاع الإقتصاد والمالية، من أجل مواجهة تداعيات جائحة كورونا؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع، موضوعه "وضعية الإقتصاد الوطني في ظل جائحة كورونا وما بعدها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نساءلكم حول إستراتيجية الحكومة للهوض بالإقتصاد الوطني والحد من التداعيات الإجتماعية ذات الصلة على ضوء حالة الطوارئ الصحية وما بعدها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أرخت تداعيات أزمة جائحة كورونا بظلالها على الإقتصاد الوطني، حيث طالت عددا من القطاعات الحيوية وأثرت بشكل مباشر على الدورة

تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بدون شك أن هناك عددا من الإجراءات الهامة التي اتخذتها بلادنا.

ولكن نسئلكم عن:

ما هي بقية الإجراءات للخروج من هذه الوضعية وحفظ كرامة الأجراء والإقتصاد الوطني في نفس الآن؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع موضوعه "الاقتصاد الوطني في ظل تداعيات جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الإجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الإجتماعي نسجل بشكل إيجابي الجهود الكبيرة والإستثنائية التي تبذلها وزارتك خلال هاته الفترة العصيبة التي تواجه فيها بلادنا جائحة كورونا.

السيد الوزير،

نحن نعلم على أن تدبير هذه الأزمة له مضاعفات اقتصادية ومالية سوف ترخي بثأرها السلبية على مداخل الدولة وعلى الإستثمار العمومي والإستثمار الخاص.

نعلم جيدا على أن العالم، وبلادنا على الخصوص، تعيش حالة ركود اقتصادي بفعل توقف مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية؛ تراجع في الطلب الداخلي والخارجي، هناك كذلك عبء مالي ضخم يضغط على الميزانية العامة للدولة، كل هذه التداعيات إنضاف إليها الجفاف، حيث أن هاذ العام، السنة الفلاحية تعرف الجفاف.

لهذا السيد الوزير، نود منكم تنوير الرأي العام الوطني والفاعلين الإقتصاديين والمستثمرين، بخصوص الوضعية المالية لبلادنا أمام هاذ التداعيات التي تم ذكرها؟

وكذلك، تصور الوزارة فيما يتعلق بدعم مختلف القطاعات الإنتاجية التي

إمكانياتنا الجماعية وفي كفاءتنا الفردية، مما نراه من تماسك وتأزر وابتكار وانضباط وتحمل المسؤولية من الجميع.

أظن، السيد الوزير، أن الوقت قد حان في مرحلة ما بعد الأزمة لاستثمار أمثل لكل هذه الطاقات والخبرات في بناء ملحمة جديدة من المحطات التي عودنا عليها المغاربة، ولن أجازف إذا قلت أننا بحاجة اليوم إلى مسيرة خضراء جديدة، من نوع آخر، إذا كنا في الأولى تحت قيادة المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، استرجعنا صحراءنا، فإننا في الثانية، هنا وتحت القيادة السامية لملكنا الممدى محمد السادس، نصره الله، يستوجب علينا استرجاع وإعادة بناء اقتصادنا وقدراتنا الإنتاجية والتشغيلية، وهذا لن يكون بهين، وأتم سيد العارفين، السيد الوزير، الوفاء، أزمة العرض والطلب في آن واحد، قلة المطر، الحدود المغلقة من جهة، ومحدودية موارد الدولة والخواص من جهة أخرى.

إنها معادلة صعبة، السيد الوزير، زاداها الثلاثة أسابيع الإضافية من الحجر الصحي ثقلا وتعقيدا، لهذا تكلمت عن مسيرة جديدة، مسيرة لجش العزائم وبث الثقة في مستقبل مشترك وبييج لجميع القوى الحية للمجتمع، وهنا دوركم السيد الوزير، لتفعيل تمويل مبتكر لهذه المسيرة، مسيرة التشغيل والتعليم والتطبيب والبحث العلمي وإدماج القطاع غير المهيكل بمناسبة هذه الفرصة التي لن تعوض، وكذلك ابتكار تمويل المقاولات المغربية والتجار والصناع التقليديين، تمويلا لا يقف عند ترددات القطاع البنكي المنشغل بتوازناته وقواعده الإحترازية، وهذا من حقه.

نريد منكم، السيد الوزير، رزمة من التدابير الشجاعة للإبقاء على مستوى الطلبات العمومية، ولما لا الرفع منها، تستلزمنا السيد الوزير، إعفاءات وتخفيضات وتسهيلات جبائية، تستلزمنا كذلك تحفيزات لاستكمال التحول الرقمي الضروري لمقاولتنا.

ما نريده، السيد الوزير، هو مقارنة مخالفة تماما للمقاربة الدوغمائية الحالية، المبنية على مراعاة التوازنات المالية ولو لفترة، ونأمل أن مشروع قانون المالية التعديلي، سيأخذ بعين الإعتبار كل المقترحات القطاعية التي تقدمنا بها ببعدها الجهوي، لأن سمات كمرآكش-أسفي اليوم، قد راكمت الأرقام القياسية نظرا لارتكان اقتصادها إلى السياحة والصناعة التقليدية والعقار، ولا بد لها من برنامج ومجهود خاص لتجاوز الأزمة.

أخيرا، نسئلكم السيد الوزير عن التدابير والإجراءات التي ستخذونها لإطلاق هذه المسيرة وإنجاح هذه الملحمة؟ والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثامن موضوعه "التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها الحكومة من أجل حماية الاقتصاد الوطني والطبقة العاملة من

"كوفيد-19"، والإبقاء على هذا الفيروس تحت السيطرة.

فقد وضعت بلادنا على رأس أولوياتها الهاجس الإنساني، عبر توفير كل الإمكانيات الضرورية التي تضمن الحفاظ على صحة المواطنين والمواطنات، هذا مع العمل في نفس الوقت على إتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان لوازم العيش الأساسية لجميع المغاربة وصمود الإقتصاد الوطني في مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة.

وأود هنا أن أقدم تعازي الحارة للعائلات التي فقدت ذويها بسبب هذه الجائحة، وأدعو بالشفاء لكل المصابين الذين لا زالوا يقاومون هذا المرض في هذا الشهر المبارك، وأهيب في نفس الوقت بالمواطنين بالإلتزام بتدابير الوقاية التي تحميهم من خطر الإصابة من هذا المرض.

وهذه مناسبة كذلك، لأوجه الشكر لكل الفاعلين الإقتصاديين لانخراطهم في تفعيل تدابير الحجر الصحي، والمساهمة الفعلية والجادة في تنزيل التوجيهات الملكية السامية بتقديم الدعم للمواطنين والأسر المغربية التي فقدت مدخولها بسبب هذه الجائحة، وباقي التدابير المتخذة لفائدة المقاولات المتضررة في إطار "لجنة اليقظة الاقتصادية".

وأنتهز هذه الفرصة، لأطلب من أرباب المقاولات مواصلة التقيد بالتطبيق الصارم للإجراءات الإحترازية والوقائية لضمان سلامة الأجورين والمستخدمين والمتعاملين.

أقول، أوجه الدعوة من هذا المنبر لكل الفاعلين الإقتصاديين إلى استئناف أنشطة مقاولاتهم مباشرة بعد أيام العيد، باستثناء تلك التي تم إيقافها بقرارات إدارية صادرة عن السلطات المختصة، وأطلب منهم مزيدا من التعبئة والانخراط من أجل توفير الظروف المواتية لبلورة خطة إعاش الإقتصاد الوطني التي نعمل على تحديد دعائمها في إطار مشروع قانون مالي معدل.

السيدات والسادة،

حرصا من جلالة الملك حفظه الله على توفير الإمكانيات المالية الضرورية لمواجهة هذه الأزمة على المستوى الصحي، والحد من آثارها على المقاولات الوطنية، وعلى القدرة الشرائية لأرباب الأسر المغربية الذين توقفوا عن العمل بفعل هذه الأزمة، فقد أعطى جلالتة تعليماته السامية بإحداث "صندوق خاص لتدبير ومواجهة جائحة فيروس كورونا".

وقد حضي هذا الصندوق الذي خصصت له، كما تعلمون، 10 ملايين درهم من الميزانية العامة للدولة، وحضي بانخراط كبير لكل فئات وشرائح المجتمع المغربي، سواء تعلق الأمر بالفاعلين المؤسساتيين، أو القطاع الخاص، أو المواطنين، ولا يمكنني هنا إلا أن أؤكد بالروح التضامنية التي أبان عنها المواطنون المغاربة في هذه الظرفية الصعبة التي تمر بها بلادنا.

كما لا يفوتني التنويه بالسيدات والسادة المستشارين المحترمين، على تفاعلهم الإيجابي والسريع بخصوص إحداث هذا الصندوق.

وقد بلغ مجموع موارد هذا الصندوق إلى حدود يوم الإثنين 18 ماي ما

تضررت من الأزمة، خاصة أن هاته الأزمة لا محالة سوف تستمر على المدى القريب والمتوسط.
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال العاشر موضوعه "وضعية الإقتصاد الوطني بعد جائحة كورونا والإجراءات التي تعتمرون إتخاذها للحفاظ على مناصب الشغل المتوقعة مؤقتا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

نسألكم السيد الوزير حول وضعية الإقتصاد الوطني في الفترة ما بعد جائحة كورونا وعن الإجراءات التي تعتمرون القيام بها للحفاظ على مناصب الشغل المتوقعة مؤقتا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالإجراءات الحكومية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على الإقتصاد الوطني.

السيد محمد بنشعبون، وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن ألتقي بكم في هذا الشهر المبارك، وأود في البداية أن أؤكد بمؤسستكم الموقرة التي أتاحت لي الفرصة اعتلاء هذا المنبر من أجل إطلاع السيدات والسادة المستشارين المحترمين، ومن خلالكم عامة المواطنين المغاربة، على التدابير التي تم إتخاذها في مواجهة الآثار الاقتصادية والإجتماعية لجائحة كورونا.

وكما تعلمون، يشهد العالم أسوأ وأخطر أزمة إقتصادية منذ الأزمة التي عرفها في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث أدت إلى ارتفاع حالات الإفلاس بين المقاولات والبطالة لدى الأسر، وما لذلك من تبعات إجتماعية كبيرة وضغوط هائلة على ميزانيات الحكومات، لاستعادة الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي.

وقد كان المغرب، تحت القيادة النيرة والحكيمة لجلالة الملك حفظه الله، من أوائل الدول التي اتبعت نهجا إستباقيا في مواجهة المخاطر المحتملة لوباء

تأجيل سداد هذه القروض للفترة الممتدة بين مارس ويونيو 2020. وبمهم هذا الإجراء الأشخاص الذين لديهم أقساط شهرية قد تصل إلى 3000 درهم بالنسبة لقروض السكن، وإلى 1500 درهم بالنسبة لقروض الاستهلاك، بما فيها القروض التي قدمتها شركات التمويل، ومن المتوقع أن يستفيد من تأجيل سداد هذه القروض حوالي 400 ألف شخص؛

ثانياً، بالنسبة للأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، فقد تقرر في إطار "لجنة اليقظة الاقتصادية"، تقديم مساعدة مالية مؤقتة لأرباب هذه الأسر الذين فقدوا مصدر رزقهم بسبب هذه الجائحة، تتراوح، كما تعلمون، ما بين 800 درهم و1200 درهم، وذلك حسب أعداد أفراد الأسرة.

وقد تمت هذه العملية على مرحلتين:

فبالنسبة للمرحلة الأولى، تم إلى حدود هذا اليوم، منح المساعدات المالية لفائدة 4 ملايين أسرة من أصل 4.3 مليون أسرة مستحقة للدعم. وقد بلغت نسبة الأسر التي توصلت بالمساعدات المالية في العالم القروي حوالي 37% من المجموع، وقد خصص لهذه المساعدات غلاف مالي بلغ 4.2 مليار درهم من "صندوق تدبير جائحة كورونا" المحدث بتعليمات ملكية سامية.

وقد انطلقت المرحلة الثانية للدعم المباشر للأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل يوم الخميس 14 ماي 2020، اعتماداً على التصريحات التي سبق تسجيلها، وأخذاً بعين الاعتبار عمليات التدقيق التي قامت بها الإدارة، وقد تم إلى حدود هذا اليوم، منح المساعدات المالية لفائدة مليون أسرة برسم هذه المرحلة الثانية.

ولابد هنا من التنويه بالعمل الجبار الذي قام به كل المتدخلين في عملية تقديم هذه المساعدات لمستحقيها، حيث جندت لتدبير هذه العملية فرق متخصصة في الميدانين المعلوماتي والمالي، وتم تطوير برامج معلوماتية في وقت قياسي، مع اعتماد الهاتف المحمول وسيلة للتواصل مع أرباب الأسر، وما كان منذ أشهر صعب المنال أصبح في بضعة أيام منهجية جديدة اعتمدها ثلة كبيرة من المواطنين والمواطنات.

كما تمت تعبئة حوالي 16.000 نقطة للتوزيع بما فيها الشبايك الأتوماتيكية، ولا يمكننا إلا أن نعز بنجاح هذه العملية، وأغتنم هذه الفرصة لتحية كل المغاربة المستفيدين من هذه المساعدات على امتثالهم لشروط السلامة الصحية وعلى انضباطهم.

وأود هنا توضيح مسألة هامة، وهي أن المساعدات المالية تستهدف أرباب الأسر الذين فقدوا مدخولهم نتيجة لتطبيق حالة الطوارئ الصحية، وأود أن أؤكد ثانية على هذا المبدأ، فإن المساعدات المالية تستهدف أرباب الأسر الذين فقدوا مدخولهم نتيجة لتطبيق حالة الطوارئ الصحية.

وقد تم استعمال بطائق (RAMED¹) كقاعدة للمعلومات فقط من

مجموعه 32.7 مليار درهم، في حين بلغت نفقاته ما مجموعه 13.7 مليار درهم، خصصت منها ما يفوق من 2.2 مليار درهم لاقتناء المعدات والمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة، مما مكن إلى حد الآن من اقتناء 743 سرير للإنعاش، و664 سرير استشفائي، و348 جهاز للتنفس، بالإضافة إلى مجموعة من المعدات الصحية الأخرى.

وأود أن أؤكد هنا، بأن وزارة ومصالح وزارة الاقتصاد والمالية حريصة على مواكبة وزارة الصحة بما يلزم من إمدادات مالية إضافية لمواكبة حاجياتها، وفقاً لتطور الوضعية الوبائية ببلادنا.

كما خصص هذا الصندوق إلى حدود الآن ما مجموعه 11.5 مليار درهم لتمويل التدابير المتخذة من طرف "لجنة اليقظة الاقتصادية"، لدعم الأجراء المصرح بهم في القطاع المهيكل والأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، الذين توقفوا مؤقتاً عن العمل بسبب هذه الجائحة، ويتعلق الأمر بالتدابير التالية:

أولاً، بالنسبة للأجراء المنخرطين بصندوق الضمان الاجتماعي المتوقفين مؤقتاً عن العمل والمنتخبين للمقاولات المنخرطة في هذا الصندوق، التي توجد في وضعية صعبة نتيجة لجائحة فيروس كورونا، فقد تم منح تعويض جزافي بقيمة 2000 درهم خلال الفترة الممتدة ما بين 15 مارس إلى 30 يونيو، وقد تم اعتماد مرسوم يحدد شروط وقواعد الاستفادة من هذه التعويضات، موازاة مع تبسيط مساطر التصريح، بحيث أصبح بالإمكان القيام بالتصريحات أسبوعياً ابتداء من أبريل 2020.

وفي هذا الإطار، تم إحداث لجنة مكلفة بالبت في ملفات المقاولات التي أعلنت عن توقف أكثر من 500 أجير عن العمل مؤقتاً، أو تسجيل انخفاضاً في رقم معاملاتها بنسبة تتراوح ما بين 25% إلى 50%.

وتجتمع هذه اللجنة المؤلفة من ممثلين من الوزارات المكلفة بالاقتصاد والمالية والتشغيل والقطاعات المعنية، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، يوميًا للبت في الملفات المصرح بها عبر البوابة المخصصة لذلك من طرف صندوق الضمان الاجتماعي.

وبخصوص حصيلة هذا الدعم، فقد بلغ عدد الأجراء الذين استفادوا من التعويضات السالفة الذكر برسم شهر مارس، أزيد من 700 ألف أجير تم التصريح بهم من طرف حوالي 120 ألف مقولة.

هذا، في حين أقرت 134 ألف مقولة برسم شهر أبريل بأنها تضررت بفعل هذه الجائحة، وصرحت بما يناهز 950 ألف أجير متوقف مؤقتاً عن العمل.

وسيخصص الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا حوالي ملياري درهم شهرياً لصرف التعويضات المقررة لفائدة هؤلاء الأجراء.

كما يمكن الاستفادة من تأجيل سداد القروض البنكية، سواء قروض الاستهلاك أو قروض السكن، إلى غاية 30 يونيو 2020. وقد تقرر في إطار "لجنة اليقظة الاقتصادية" أن تتحمل الدولة والقطاع البنكي التكلفة الكاملة للفوائد العرضية (les intérêts intercalaires)، الناتجة عن

¹ Régime d'Assistance Médicale

يرغبون في ذلك، من آخر أبريل إلى آخر يونيو؛
 8- إقرار الإعفاء من الضريبة على الدخل لكل تعويض صُرف لفائدة
 المأجورين المنخرطين ب "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، من
 طرف مشغليهم في حدود 50% من الراتب الشهري الصافي المتوسط؛
 9- تمكين الشركات المجهولة الاسم من عقد اجتماع أجهزتها التداولية عن
 بعد في ظروف الحجر الصحي، ولا سيما فيما يتعلق بمصر الحسابات؛
 10- تجنيب المقاولات الحاصلة على صفقات عمومية غرامات التأخر في
 الإنجاز الذي لا تتحمل مسؤوليته؛

11- تسريع أداء المستحقات من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية
 والوفاء بالتزاماتها المالية تجاه جميع الشركاء وموردي الطلبات العمومية،
 خاصة منها المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة؛
 12- وأخيرا، إقرار معالجة محاسبية استثنائية للتبرعات والتكاليف
 المرتبطة بفترة حالة الطوارئ الصحية بتوزيعها على مدة 5 سنوات، وقد
 اعتمد المجلس الوطني للمحاسبة هذا القرار.

ومن جهة أخرى، وتعزيزا للإجراءات التي اتخذتها "لجنة اليقظة
 الاقتصادية"، اعتمد "بنك المغرب" مجموعة من التدابير الجديدة، سواء في
 مجال السياسة النقدية أو على الصعيد الاحترازي التي من شأنها أن ترفع
 القدرة على إعادة تمويل الأبنك، وذلك من خلال:

- تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 2.25% إلى 2%؛
- إمكانية لجوء الأبنك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة بالدرهم
 أو بالعملات الأجنبية؛
- توسيع نطاق السندات والأوراق المالية؛
- تمديد آجال عمليات إعادة التمويل هذه؛
- وأخيرا، تعزيز برنامجه الخاص بإعادة تمويل المقاولات الصغيرة
 والمتوسطة.

وعلاوة على ذلك، اتخذت مجموعة من الإجراءات لمواكبة مؤسسات
 الإئتمان على الصعيد الاحترازي، تشمل المتطلبات من السيولة والأموال
 الذاتية ومخصصات الديون، وذلك من أجل تعزيز قدرة هاته المؤسسات
 على دعم الأسر والمقاولات في هذه الظروف الاستثنائية.

السيدات والسادة،

مما لا شك فيه أنكم تعلمون بأنه نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها جائحة
 فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وعلى جل القطاعات الحيوية للاقتصاد
 الوطني، يتوقع أن تعرف وضعية الموجودات من العملة الصعبة تراجعاً
 ملموساً، وذلك جراء تأثر مجموعة من القطاعات المنتجة للعملة الصعبة،
 وعلى الخصوص قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاعات
 المصدرة، بالإضافة إلى تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج.

ولمواجهة هذه الوضعية، فقد حرصت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح
 الإدارة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل الحد من آثار هذه الأزمة

أجل تيسير عملية استهداف الأسر المستحقة للمساعدات.
 وبخصوص الشكايات التي عبر عنها مجموعة من المواطنين العاملين في
 القطاع غير المهيكّل، سواء الحاملين لبطاقة (RAMED) أو غيرهم، فأعلن
 رسمياً أنه انطلاقاً من يوم الخميس 21 ماي سيتم تخصيص ركن خاص على
 مستوى البوابة (www.tadamoncovid.ma)، من أجل تلقي هذه
 الشكايات، وسيتم البت فيها بشكل كامل بعد القيام بالتدقيق اللازم بين كل
 القطاعات الحكومية المعنية.

السيدات والسادة،

إلى جانب التدابير المتخذة لفائدة الأجراء المتوقفين مؤقتاً عن العمل
 والأسر العاملة في القطاع غير المهيكّل، فقد أقرت "لجنة اليقظة
 الاقتصادية" مجموعة من التدابير لفائدة المقاولات المتضررة جراء هذه
 الجائحة، وخاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة.
 وأخص بالذكر التدابير التالية:

1- منح تعويض شهري جزائي صافي بقيمة 2000 درهم لفائدة الأجراء
 المنخرطين بصندوق الضمان الاجتماعي، المتوقفين مؤقتاً عن العمل، موازاة
 مع تعليق أداء المساهمات الاجتماعية بالنسبة للمقاولات إلى غاية 30 يونيو
 2020؛

2- تأجيل سداد القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الإيجار (Les
 Leasings) حتى 30 يونيو؛

3- تفعيل خط ائتماني إضافي للقروض من طرف صندوق الضمان
 المركزي (CCG²) لفائدة المقاولات التي لا يتعدى رقم معاملاتها 500
 مليون درهم، والتي تدهورت خزيتها بسبب تراجع نشاطها، بما في ذلك
 المقاولات العاملة في قطاع العقار.

وقد عرف هذا الإجراء إقبلاً هاماً، حيث ناهزت القروض الممنوحة في
 هذا الإطار ما مجموعه 15.600 قرض، بمبلغ إجمالي يفوق 7.8 مليار درهم،
 وحوالي 85% من هذه القروض استفادت منها المقاولات الصغيرة جدا
 التي لا يتجاوز رقم معاملاتها 10 ملايين درهم؛

4- وضع قرض بدون فائدة رهن إشارة المقاولين الذاتيين المتضررين من
 أزمة "كوفيد" يمكن أن يصل إلى 15 ألف درهم، ويتم تسديده على 3
 سنوات، مع فترة سماح تبلغ مدتها سنة واحدة؛

5- تمكين المقاولات التي يقل رقم معاملاتها لسنة 2019 عن 20 مليون
 درهم، من الاستفادة من تأجيل وضع التصريحات الضريبية حتى 30 يونيو
 إذا رغبت في ذلك؛

6- تعليق المراقبة الضريبية والإشعار لغير الحائز (ATD³) حتى 30
 يونيو 2020؛

7- تأجيل تاريخ التصريح بالمداخيل بالنسبة للأشخاص الذاتيين الذين

² Caisse Centrale de Garantie

³ Avis à Tiers Détenteur

وأرباب المقاهي، كلشي هاذ الأنواع هاذو اللي كيساهمو في الاقتصاد بشكل كبير، اليوم هاذو، السيد الوزير، هاذو الناس كيعيشو واحد الوضعية صعبة، ورجعو لهم الكيبيالات ورجعو لهم الشيكات، اليوم ولاو عايشين فواحد الرعب، عايشين مشاكل اللي هي كبيرة وخصنا نبذلو معهم واحد المجهود، خصنا نواكبهم على هاذ العمل اللي كيقومو به، اليوم تيصصهم واحد الضمان، ما تطلبو هوما حتى شي حاجة، كطلبو واحد الضمان ديال الدولة مع البنك باش ياخذو واحد القروض وواحد التمديد ديال ثلاث سنوات باش يقدر من بعد كورونا يهضو بالاقتصاد. ولا بهاذ الطريقة هاذي راه ما غاديش يقدر يزيديو، السيد الوزير. خصمك تديرو معهم واحد المجهود ونواكبهم حتى يوصلو ما نصبو إليه من خير للبلاد كننا مجموعين.

الناس اللي هومايا اخذوا أقل من 5 مليون درهم من صندوق الضمان، هاذوك راه الأمور غادية مزيان، ولكن اليوم كابين ناس اللي عندهم أكثر من 5 مليون. المطلوب هو التسريع بهاذ الملفات ديالهم، السيد الوزير، باش يحلو المشاكل ديالهم، كابين ناس من النوع ديال (RAMED) والقطاع غير المهيكل والناس ديال الضمان الاجتماعي، احنا دبا كنتلاقو مع واحد الناس عندنا واحد العدد ديال الناس اللي هي كنتلاقي معنا وكنتقول لك أودي راه احنا لحد الساعة باقي ما استفدناش، باقي المشاكل، هو أسميتو.. باقي مطروحة.

كنطلبو منكم، السيد الوزير، باش تعاود تراجع اللوائح ديال هاذ الناس هاذو باش كلشي يستافد، لأن واحد العدد راه باقي ما استفدناش، لا من القطاع غير المهيكل ولا القطاع المهيكل، لهذا كنطلبو منكم باش نحلو هاذ المشكل هذا، وكنطلبو منكم، السيد الوزير، هو تنقصو من الضغط ديال الضريبة على الشركات، باش نحافظو على مناصب الشغل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، اتفقنا باش التوقيت يكون محترم.

السيد المستشار..

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على إجاباتكم.

أولا، نوه بالمجهودات الاستباقية التي بذلتها الدولة بصفة عامة بقيادة جلالة الملك، لا فيما يخص إنشاء الصندوق ولا فيما يخص مجموعة من الإجراءات الاحترازية.

لكن، السيد الوزير، كتبني المشكل في تطبيق ما أتفق عليه وما أتفق عليه داخل لجنة اليقظة، أظن أنه من بدايته كان فيه واحد النوع من الارتباك، هاذ الارتباك حاصل، أولا لأنكم داخل لجنة اليقظة أغفلمت مجموعة

على احتياطي بلادنا من العملة، والحفاظ على قدرة اقتصادنا على تلبية احتياجاته من مواد أساسية وغذائية وطاقية، إضافة إلى تغطية التزاماته الخارجية وأداء خدمة الدين.

ونحن اليوم نشغل على سيناريوهات، حيث قمنا بداية بسحب التمويلات التي تتميز بإجراءات سحب سريعة من أجل توفير مبالغ مهمة من العملة الصعبة، وهذا ما تم فعلا بخصوص خط الإئتمان والسيولة مع صندوق النقد الدولي، حوالي 30 مليار درهم، والذي يمكن اعتباره وديعة في "بنك المغرب" لن ترفع من دين خزينة المملكة، والخط الوقائي ضد المخاطر الكارثية مع "البنك الدولي" (270 مليون دولار)، وتعكس هذه التمويلات مدى ثقة المؤسسات المالية الدولية في صلابة الاقتصاد الوطني.

كما بدأنا بإجراء مشاورات مع أهم المقرضين الخارجيين، سواء الثنائيين أو متعددي الأطراف، لتحديد المبالغ الإضافية التي يمكن تعبئتها، وشرعنا بالموازاة مع ذلك في الإعداد لإصدار سندات دولية في السوق المالي الدولي، حيث سيتم ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

السيدات والسادة،

لقد أبانت الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها بلادنا عن نجاعتها في التحكم في انتشار الجائحة، وفي التخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية على المقاومة الوطنية والمواطنين المغاربة، وذلك بفضل القرارات الحكيمة والشجاعة لجلالة الملك، حفظه الله، التي جنبت بلادنا الخسائر في الأرواح وأحيت روح التضامن بين كل مكونات الشعب المغربي، وبعثت روح الأمل في المستقبل وفي قدرة بلادنا على الخروج منتصرة من هذه الأزمة والتأسيس لمرحلة جديدة، يجب أن يتحلى فيها الجميع بالمسؤولية والتعبئة الجماعية وتغليب المصلحة العليا للوطن، والانخراط الجاد في بناء مغرب الغد، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الإجابة وعلى هاذ العمل اللي كتقومو به، احنا كنشكروكم بزاف على هاذ المجهودات الجبارة اللي كتقومو بها، لأن احنا كنعرفوك من قريب على العمل اللي كنكونو في اللجنة وتخدمو معكم وكنعرفو العمل ديالكم.

غير هو، السيد الوزير، التجار الصغار والتجار الكبار والصناعة بجمع أصنافها والصناعة التقليدية والمقاولات والخدمات والمهنية والفنادق والمومنين

القطاعات اللي كبيرة ومتضررة ما قلتوش لينا شنو هو.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أود في البداية أن أهنئكم، ومن خلالكم الحكومة، على روح التواصل والشفافية التي طبعتم عملكم طيلة هذه المرحلة، وأغتم هذه الفرصة كي أؤكد انطلاقا من الأرقام التي قدمتموها والتي تؤكد بأن المرحلة المقبلة ستكون صعبة، نحن ندعو إلى تعزيز هاذ النهج ديال الشفافية والوضوح مع الرأي العام، لكي نكون متجندين جميعا لمواجهة مختلف الصعوبات التي تنتظر بلدنا خلال المرحلة المقبلة.

السيد الوزير،

بقدر تنوينا باعتبار منظومة دعم مستعجلة ومؤقتة بشكل سريع مكنت من إيصال الدعم إلى عدد كبير من المواطنين المتضررين، بقدر أسفنا كذلك أنه لازالت فتحة، كما ذكرتم في مداخلتكم، واسعة لم تتوصل لحد الآن بالدعم، وهذا إشكال كبير السيد الوزير.

فعلا غادي تديرو منصة، ولكن خذو بعين الاعتبار بأنه كايين شرائح واسعة لا تحسن استعمال التقنيات الحديثة، فبالتالي خص التفكير في صيغة عملية على المستويات المحلية بتنسيق مع السلطات المحلية لجمع الشكايات لكي تصل بالشكل المطلوب، لماذا لا، السيد الوزير، كذلك أنكم تفكرو في توسيع الاستفادة من هذا الدعم، خاصة بالنسبة للفتحة ديال (RAMED)، هاذي كلها فتحة هشة، وبالتالي ربما خص التفكير في رفع، أو في تبسيط الشروط ديال الاستفادة، هاذ القضية ديال التوسيع يمكن تحل واحد العدد ديال الإشكالات.

نلفت عنايتكم، السيد الوزير، كذلك إلى أن هنالك فئات لم يتم الالتفات إليها مع الأسف الشديد، وهي الفئة ديال المهنيين، والفئة ديال التجار، الفئة ديال الحرفيين والصناع التقليديين، الذين تركوا لأنفسهم يعانون في صمت، الفئة ديال الناس ديال المدارس ديال التعليم ديال السياقة، وكايين واحد العدد ديال الفئات، غير البارح مع وزيرة السياحة أثرتنا كذلك الفئة ديال المرشدين السياحيين اللي كيشغلوا بالأوساط الطبيعية اللي ما عندهم حتى شي حاجة وغيرهم، فكنتظن بأنه خص شي التفاتة على غرار الالتفاتة اللي كانت لفائدة المقاولين الذاتيين.

السيد الوزير،

ينبغي أن ننتبه أنه خلال المرحلة المقبلة من الأمور الأساسية التي ينبغي

من الشركاء الاجتماعيين اللي لو كان يكونوا إضافة حقيقية في لجنة اليقظة، أعني بذلك النقابات، ومجموعة كذلك من الجمعيات المهنية التي ليست منخرطة ضمن (La CGEM⁴)، وهذا بالتالي أعطى أنه من بعد كتبنا مشاكل أخرى وتعقيدات أخرى في قطاعات أخرى.

واللي كذلك نبغيو نوهو به هو أنه فعلا استأفدت واحد المجموعة ديال الناس لا فيما يخص القضية ديال (La CNSS⁵) ولا فيما يخص القطاعات غير المهيكلة، لا بالنسبة اللي عندهم (RAMED) أو لا اللي ما عندهم (RAMED)، ولكن هاذ الاستفادة كتبقى فقط جزئية مع حجم القطاعات غير المهيكلة وحجم الفقر الحقيقي اللي كيعيشوه المغاربة، واللي احنا خصنا نعترفو به واللي إلى حاولت الحكومة نغطيوه سنين هذا، احنا في حالة فقر حقيقية، ملي كنتكمو على 12 مليون ديال (RAMED) كنتكمو على الفقر الحقيقي.

ملي كنتكمو على اقتصاد كيعتمد أساسا على القطاع غير المهيكل، وهاذي هي النتيجة اللي بدت كتبنا من هاذ الجانب، كنتكمو على مسألة حقيقية اللي هي كايينة، مجموعة ديال الناس اللي واقفة بقرار إداري لم تستفد كليا، سيارات الأجرة، النقل، المشتغلين في القطاع ديال التعليم الخصوصي، خاصة الشوافر، وهاذ الشي ديال الحضانات اللي باقي ما استفادو ويكتظرو الاستفادة ديالهم، العالم القروي واللي الناس تسدو عليها الأسواق الأسبوعية وما بقاش عندها كيفاش يمكن يكون ذاك الرواج الأسبوعي، باقية المشكلة ديال الاستفادة من هاذ الشي ديال صندوق الدعم، يعني وفي غياب حقيقي في البداية ديال وضع شروط موضوعية وقادرة على أنها تحدد شكون خصو يستأفد ووقعات (la panique) وسط الناس، وما عرفوش الناس شكون غادي يستأفد، عاد من بعد كترجع الحكومة باش تحدد الإجراءات ديال الاستفادة وشكون من حقو يستأفد.

كذلك، القضية ديال القروض، 3000 درهم اللي قتلوا الحد الأدنى القرض ديال الطبقة.. هذا متيقسش الطبقة الوسطى السيد الوزير، تيقس واحد الطبقة.. ولكن الطبقة الوسطى متضررة اللي عندو القرض ديال 5000، 6000 درهم، كنتظن بأنكم خصكم ترفعو هاذ الحجم ديال سميتو..

كذلك نسجل على أن تجاوب رئيس الحكومة مع المقترح ديال الفريق الاستقلالي فيما يخص قانون تعديلي للمالية واللي متطرقوش لو السيد الوزير، وكنا ننتظرو اليوم باش تقول لينا شنو يمكن يكون فهاذ قانون المالية التعديلي في إطار التوضيح.

كذلك، مجموعة من القطاعات المتضررة (La RAM⁶)، مجموعة من

⁴ Confédération Générale des Entreprises du Maroc

⁵ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

⁶ Royal Air Maroc

من مناصب الشغل حتى بعد التحريك التدريجي لعجلة الاقتصاد الوطني، وتلكم وضعية تقتضي من الحكومة وضع برنامجا استعجاليا شموليا ومتكاملا لإيقاد المقاولات وخلق دينامية اقتصادية جديدة، دينامية تخرط فيها الأبنك بروح وطنية صادقة، وتؤطرها إصلاحات جريئة في المجال الضريبي؛ رابعا، نتطلع كذلك، السيد الوزير المحترم، إلى تعديل القانون المالي وملاءمته مع مستجدات المرحلة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية كما..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكرم، السيد الوزير، على جوابكم وأهنتكم على العمل الوطني الذي تقومون به على رأس "لجنة اليقظة الاقتصادية"، تحت الإشراف المباشر لجلالة الملك حفظه الله، وضعت من خلالها هذه الإجراءات التي أعلنتم عنها، والتي خفت بشكل كبير من آثار هذه الجائحة على المواطنين والمواطنين الذين يوجدون في وضعية هشاشة، وكذا المقاولات الوطنية التي أقلت بسبب إقرار حالة الطوارئ الصحية أكثر من 400 إجراء يبين باللموس كفاءة ونجاعة هذه الأطر المكونة للجنة.

السيد الوزير المحترم،

إن هذه الأزمة جعلت المغاربة يظهرين على مستوى كبير من الوعي والانضباط والالتزام بتطبيق حالة الطوارئ هاته، ولكن نجد أن عملية توزيع الدعم تعرف ارتباكا كبيرا، خصوصا في العالم القروي، فهناك شكايات متعددة لم يتم الاستجابة لها بعد وخاصة الناس ديال (RAMED) السيد الوزير.

لكن، كيفما كان الحال، فالوضعية متحكم فيها على كافة المستويات الوبائية والاجتماعية والاقتصادية، بفعل هذه الإجراءات التي سنتها "لجنة اليقظة الاقتصادية"، وبالرغم من كل ذلك، ينتظرنا عمل كبير على مختلف المستويات بعد رفع حالة الطوارئ، وعلى رأسها إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتنويع وتطوير منظومتنا الإدارية عن طريق رفع كل أنواع القيود الإدارية، بدءا بالقضاء على البيروقراطية، ومرورا بتخفيف المساطر الإدارية من أجل تسيير وتبسيط إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة، بهدف خلق الثروة عبر إبداع المشاريع وتنزيلها وتخفيف الضغط الجبائي والإسراع في إخراج القانون المتعلق بالإدارة الرقمية، علما أن الوضعية الاقتصادية ببلدنا ستكون صعبة، خصوصا وأن العالم ينذر اليوم بركود اقتصادي كبير، لن يكون اقتصاد بلدنا بمنأى من آثاره السلبية. شكرا.

الانتباه إليها هي القدرة الشرائية للمواطنين، وبالتالي ندعوكم إلى تعزيز مختلف الإجراءات التي شرعتم فيها، ندعوكم إلى تعزيزها من أجل المحافظة على مستويات التضخم في المستويات المطلوبة، التي لا تؤثر على غلاء الأسعار، والتي لا تمس بالقدرة الشرائية للمواطنين.

ومهذه المناسبة، نعتبر بأنه المدخل الطبيعي هو مشروع القانون التعديلي الذي نلتمس منكم التسريع بإحالتة على المؤسسة التشريعية، والذي نعتبر بأنه ينبغي أن يحدد الأولويات من جديد التي ينبغي أن تركز على مرتكزين أساسيين، الدعم الاجتماعي وإيقاد النسيج المقاولاتي في بلادنا، لكي نواجه المرحلة المقبلة ونحن أكثر استعدادا لتجاوز مختلف التحديات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تفاعلا مع جوابكم القيم، نود في الفريق الحركي أن نساهم بالملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، نجد التنويه بمجهودات "لجنة اليقظة الاقتصادية" والتدابير المتخذة لتخفيف آثار الجائحة على المقاولات والأجراء ودعم الأسر المعوزة والعاملين في القطاع غير المهيكل، عبر "صندوق تدبير جائحة كورونا"، والذي نجد مطلبنا بمأسسته وضمان استدامته، كإطار مؤسسي للدعم الاجتماعي؛

ثانيا، صلة بما سبق، نسجل السيد الوزير أن الآلاف من المعنيين بدعم الصندوق لم يتوصلوا بعد بمستحققاتهم من الدفعة الأولى من الدعم، خاصة في المناطق القروية والجبيلية، وهو ما يتطلب إجراءات مستعجلة لمعالجة هذا الوضع، ضمانا لمبدأ تكافؤ الفرص؛

كما نتساءل في هذا الإطار عن جدوى الصناديق والبرامج المخصصة للدعم الاجتماعي، من قبيل صندوق التماسك والتكافل الاجتماعيين وغيرها، إذا لم تتدخل في هذه المرحلة الصعبة، وهي مناسبة نجد مطلبنا بضرورة توحيد هذه المنظومة بدل تركها مشتتة على القطاعات والمؤسسات، مع تأطيرها بالسجل الاجتماعي المنشود؛

ثالثا، لا خلاف، السيد الوزير، أن المقاولات باختلاف أنواعها ومجالات اشتغالها قد تضررت جراء الجائحة بدرجة أكبر المقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة، وهي التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إذا أضفنا إليها توقف أنشطة العاملين في القطاع غير المهيكل، فإننا أمام ملايين من المتوقفين عن العمل، وأمام تهديد حقيقي لخسارة الآلاف

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لابد أن نشير إلى أن الإجراءات التي اتخذتها بلادنا كانت إجراءات قوية وإجراءات ساعدت على أن نصل إلى هذه المرحلة ونحن في وضع على الأقل ليس بالسيء، ولكنه وضع يشجعنا على النظر إلى المستقبل. كذلك، السيد الوزير، أكد كثير من النقائص خاصة فيما يتعلق بالدعم، وسبقني الإخوان في الإشارة إليها، لكن الإشكال، السيد الوزير، هو ما بعد كورونا: كيف سنتعامل في الغد ما بعد كورونا؟

من بين الأشياء الأساسية التي جتم بها وجا بها السيد رئيس الحكومة، مشروع قانون مالية تعديلي، ننتظر ماذا سيكون في هذا القانون، ولكن نعتقد أيضا أن التحضير لمشروع قانون المالية 2021 يتبدأ من الآن، وبالموازاة لابد أن يكون للحكومة تصور متكامل حول إستراتيجية الرفع التدريجي للحجر الصحي وعودة النشاط الاقتصادي.

قلتم أن المقاولات ستعود.. على المقاولات أن تعود إلى نشاطها بعد عيد الفطر، كيف؟ وأية مقاولات؟ أية قطاعات؟ كيف؟

لذلك، فمطروح أن نطرح أولويات التي نستندو عليها باش نعرفو باللي القطاع المتضرر هو قطاع السياحة. كيف سنتعامل مع قطاع الطيران؟ كيف سنتعامل مع قطاع الفنادق؟ المطاعم؟ كيف سنتعامل مع المهن الحرة؟ وبالتالي، من المفروض أن تكون أجندة (agenda) واضحة بتواريخ محددة تعطليها الحكومة للمواطنين باش نمشيو نستندو عليها وتمشيو في إطارها.

كذلك، لابد اليوم، الأدوار الاقتصادية للدولة يجب أن تكون واضحة، الصحة، البيئة، تكافؤ الفرص، العدالة الاجتماعية، هذه أشياء أساسية.

كذلك، السياسة المالية للحكومة، اليوم كين وضع آخر، كين نتائج أخرى للأزمة، أية سياسة مالية للحكومة؟ أية علاقة اليوم مع المؤسسات المالية الدولية؟ كيفاش غادي نتعاملو معها في إطار هاذ الشئ؟ أي دور ل"بنك المغرب" فهاذ المرحلة هاذي؟

وبالتالي، هاذي كلها أشياء التي خصنا.. لابد اليوم خصنا نعرفو، احنا على بعد.. السيد رئيس الحكومة أخبرنا البارح بالتمديد ديال ثلاثة أسابيع، ولكن ثلاثة أسابيع راه غادي تدوز، ولكن من اليوم بالنسبة للفاعل الاقتصادي، بالنسبة للفاعل الاجتماعي وبالنسبة لجميع المواطنين خص رؤية (une visibilité)، من المفروض أنه الحكومة من الآن يكون واحد التصور واضح كيف سندبر المرحلة المقبلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال لن أكرر ما سبق ذكره من طرف عدد من الزملاء وهو أن هذه الإجراءات التي اتخذت كانت محط إجماع وطني، وكذلك لن أكرر عدد من الفئات التي لم تستفد، وأثن المنصة التي ستفتحونها لتقديم هذه الشكايات الفردية، ولكن مع ذلك بالنسبة لنا، في الاتحاد المغربي للشغل، هناك عدد من الأجراء لم يجدوا أنفسهم في هذه الفئات، فقط لأنهم كانوا في مؤسسات تعرف بعض الأزمات الاجتماعية، وستقدم في ذلك بمذكرة خاصة.

بالعودة إلى الحجر الصحي وهذه الجائحة، فإنها وضعت على المجهر (microscopique) الفوارق الاجتماعية والمالية التي تعيشها بلادنا، وذلك بشكل كبير، فالحجر الصحي إن كان الكل متفق عليه، فالعيش فيه بالنسبة لأسرة ما بين 5 إلى 10 أفراد داخل فضاء يقل عن 50 متر مربع ليس هو العيش بالنسبة لأسرة أخرى في أماكن أخرى.

إذن، فلننظر فقط إلى أحزمة الفقر التي تحيط بالمدن، هذه الهوامش التي أغلبية ساكنتها، بالإضافة إلى الاكتظاظ السكاني، فهي تعرف مشكل الدخل، فالغالبية تخرج في الصباح للبحث عن لقمة العيش لأن لا دخل لها قار ومضمون، وبالتالي هنا نفتح أعيننا من جديد على حجم هذه الفوارق.

الأرقام التي جاءت كذلك فيما يخص المستفيدين، نلاحظ أن فئة داخل المؤسسات، خصوصا الضمان الاجتماعي، هي قليلة جدا بالنسبة للفئات الأخرى التي تعوض، أي (RAMED) والقطاع غير المهيكل، وهذا يبرز الخصاص الاجتماعي المهول الذي تعيشه بلادنا، فالحديث عن أكثر من 6 ملايين أسرة، هو حديث عن أكثر من 30 مغربي ومغربية (المقصود 30 مليون مغربي ومغربية) يعيشون هذه الحاجة الملحة.

لهذا، تؤكد السيد الوزير على بعض النقاط، وهي أن نعيد هيكلة الاقتصاد لامتصاص اقتصاد الكفاف والحد من القطاع غير المهيكل، وتعميم الحماية الاجتماعية، والنهوض بالأوضاع الاجتماعية، من سكن وتعليم وصحة بالخصوص، هذه هي الواجبة الأساسية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد الملودي العبادي:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات التي تفضلتم بها.

هل أتم، السيد الوزير، مطمئنين على الحالة الوبائية مستقبلاً؟ قلت سيجلنا استغلال هاته الظروف وطرد وتوقيف عدد كبير من الأجراء، حرمان غير المصرح بهم لدى الصندوق من التعويض، وهم فئة عريضة، خاصة الذين لم يصرح بهم في شهر فبراير.

سجلنا كذلك النقص في التعويض ديال هاذ الصندوق، كين بعض الأجراء اللي اعطاهم 1000 درهم في شهر أبريل، بدعوى أن التصريح بهم كان أقل من 26 يوم، عدد كبير من المواطنين حاملين لبطاقة (RAMED) لم يتوصلوا بالاستفادة، من يحدد المستفيدين هاذ القضية ديال الذين فقدوا..؟، كينة قطاعات مهمة، عمال المقاهي والمطاعم وأرباب المطاعم والحمامات وسائقي الأجرة ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أتوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على تدخلاتهم القيمة وعلى تساؤلاتهم في إطار المناقشة بخصوص آثار هذه الأزمة. إن ما يمكن أن نستخلصه من دروس عبر مرور شهرين على إعلان حالة الطوارئ وتطبيق الحجر الصحي، هو أن بلادنا استطاعت بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك، نصره الله، أن تقدم مثالا، تمت الإشادة به عالميا على مستوى الاستباقية في توقع المخاطر والعواقب الناجمة عن هذه الأزمة الصحية والسرعة والفعالية في اتخاذ القرارات، التي جنبت بلادنا الخسائر الكبيرة على المستوى البشري، التي تكبدتها حتى أكبر الدول وأكثرها تقدما.

كما كان للتدابير المتخذة في إطار "لجنة اليقظة الاقتصادية" أثر إيجابي على مستوى إرساء الثقة، وتقوية صمود القطاعات والمقاولات المتضررة، والحفاظ على مناصب الشغل، وعلى القدرة الشرائية للأسر التي فقدت مصدر رزقها نتيجة لهذه الأزمة.

وأود، في إطار التفاعل مع تساؤلاتكم وتدخلاتكم القيمة، أن أتطرق لأربعة محاور:

- **أولا،** فيما يتعلق بشكايات بعض المواطنين العاملين بالقطاع غير المهيكل، أود أن أوضح من جديد بأن المساعدات المالية التي يتم صرفها من "صندوق تدبير جائحة كورونا"، تستهدف أرباب الأسر الذين فقدوا مدخولهم نتيجة لتطبيق حالة الطوارئ الصحية، وقد تم استعمال بطائق (RAMED) فقط كقاعدة للمعلومات من أجل تيسير عملية استهداف الأسر المستحقة للمساعدات.

بالفعل، السيد الوزير، لا ينكر أحدا إيجابيات التدابير التي اتخذت، خاصة ما يتعلق بالمساعدات المالية، لكن، السيد الوزير، كما جاء على لسان كل المتدخلين، هناك فئة هشة، فئة تحتاج إلى.. أو أنها تطلب فقط قوت يومها، فمجموعة وعدد كبير من الاتصالات اللي تيوصلنا على أنه مللي تتلقى واحد المواطن تيعاني من الخصاص ديال قوت يومه وتيشوف على أن جاره، أو لا اللي قريب له، أحسن منه في الوضع الاقتصادي ديالو، اخذا ذاك الدعم وهو ما اخذاهش، فهذا، السيد الوزير، لا محالة تيزيد على التأثير النفسي لذاك المواطن.

لهذا، السيد الوزير، نناشدكم بأن تأخذوه مأخذ الجد، وأن ما تفضلتم به من خلق منصة لا يتماشى مع الفئة المذكورة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

نتفق معكم، السيد الوزير، بأن الإجراءات الصحية والوقائية، الاحترازية، الاستباقية، التي اتخذتها بلادنا، وما صاحبها من مبادرات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وخاصة القرار الحكيم بتفضيل حياة المواطنين والمواطنين على الاقتصاد، رغم أهميته، قول هذا القرار بإجماع وطني وبارتياح عام، ساد مختلف فئات المجتمع، بل أصبح مصدر اعتزاز وافتخار لكل المغاربة أينما وجدوا.

لكن، مع مرور الوقت واتخاذ الإجراءات وتنزيل بعض القرارات وما شابها من نقائص، ساهم في نفاذ جزء مهم من هاذ الرصيد، خاصة مع بروز مقاومة شديدة لبعض اللوبيات والتي اعتادت على الاستفادة كيفما كانت الظروف وكيفما كانت الأزمة.

وسجلنا، مع كامل الأسف، التسابق نحو الاستفادة من دعم هذا الصندوق واستعمال الأجراء كطية للاستفادة، ولو بالتخلص من الأجور ديال العمال، سجلنا أيضا ارتباك الحكومة في تحديد القطاعات المعنية بالاستمرار في مزاولة نشاطها، مما عرض الآلاف من الأجراء إلى الحرمان من أجورهم، لا من طرف المشغلين، ولا من الاستفادة من الصندوق ديال "كوفيد-19"، وهذا الارتباك حاصل اليوم، ونحن نستمع إليكم، السيد الوزير، وأتم تطلبون من جميع المقاولات استئناف النشاط ديالها، واستمعنا بالأمس إلى السيد رئيس الحكومة، والذي تخوف من انتشار هاذ البؤر في المجال الصناعي، هاذ الارتباك لازال قائما، نطلب من الحكومة باش تكون عندها رؤية واضحة، باش ما تخليوش المغاربة تالفين، البارج رئيس الحكومة ت يخاف من البؤر ومساعدة الانتشار على الوباء.

يتم تقديم الدعم المالي من طرف "صندوق تدبير جائحة كورونا"، الذي تم إحداثه بتعليمات ملكية سامية.

السيد رئيس الجلسة:

خليك زيد السيد الوزير، تفضل، كمل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

ثالثا، فيما يتعلق بالإجراءات التي سيتم اتخاذها لإعادة النشاط الاقتصادي وتبني ظروف الإقلاع الاقتصادي في المرحلة ما بعد الأزمة، أود التأكيد على أن الأزمة التي يعرفها العالم اليوم نتيجة لجائحة "كوفيد-19"، هي أزمة غير مسبوقه وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ستكون كبيرة على العالم بأسره، والمغرب، والحمد لله، بفضل القيادة المتبصرة والحكيمة لجلالة الملك، حفظه الله، اتخذ بسرعة التدابير الاستعجالية اللازمة والضرورية لحماية مواطنيه وأحدث صندوقا خاصا لتدبير هذه الجائحة.

ولمواجهة الآثار الأولية لهذه الأزمة غير المسبوقة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، كان تدخل الحكومة، عن طريق لجنة اليقظة، سريعا في اتخاذ القرارات وتنفيذها، وإلى جانب هذه التدابير على المدى القصير، انكبت اللجنة على إعداد خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد الوطني، والتي ستشكل، لا محالة، رافعة مهمة ستمكن في نفس الوقت من مواكبة العودة التدريجية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني لممارسة نشاطها وتوفير الظروف المواتية لانتعاش اقتصادي واعد ومدمج، بعد تجاوز مرحلة الأزمة. وتبني هذه الخطة، التي يتم إعدادها وفق منهجية شاملة ومنهجية، من خلال إشراك كافة الفاعلين المعنيين، على آليات أفقية، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات القطاعية في إطار خطة خاصة بكل قطاع.

وتتمثل أهم الرهانات في تميم روح التضامن والتعبئة التي ميزت بلادنا خلال هذه الأزمة، والأخذ بعين الاعتبار الاكراهات والفرص التي كشفت عنها، من أجل التأسيس لميثاق اجتماعي يبني على إدماج فئة عريضة من المجتمع المغربي في دينامية التنمية، من خلال تعميم التغطية الصحية الإجبارية، وتجميع وعقلنة كل البرامج الاجتماعية الموجهة لاستهداف الفئات الهشة، وإقرار التحفيزات الضرورية لإدماج القطاع غير المهيكل.

وموازاة مع ذلك، سيتم التركيز، في إطار خطة الإنعاش الاقتصادي، في نفس الوقت على دعم العرض وتحفيز الطلب، كما تدارست "لجنة اليقظة الاقتصادية" وضعية المؤسسات والمقاولات العمومية، وفي هذا الصدد تم الاتفاق على إحداث صندوق لضمان خاص، يمكن هذه المؤسسات المتضررة من جائحة "كوفيد-19" من الولوج إلى مصادر مالية جديدة واللازمة لتعزيز قدراتها التمويلية الدائمة، وبالتالي ضمان نمو قوي ومستدام لأنشطتها.

وفي المقابل، سيتم العمل على تخفيف الطلب من خلال دعم الاستهلاك والحفاظ على وثيرة مستقرة للاستثمار العمومي، بحيث يمكن أن يمثل هذا

وبخصوص الشكايات التي عبر عنها مجموعة من المواطنين العاملين في القطاع غير المهيكل، سواء الحاملين لبطاقة (RAMED) أو غيرهم، فكما سبق وأن أكدت ذلك في العرض، فسيتم انطلاقا من يوم الخميس 21 ماي تخصيص ركن خاص على مستوى بوابة (www.tadamoncovid.ma) من أجل تلقي الشكايات، وسيتم البت فيها بشكل كامل؛

- **ثانيا،** فيما يتعلق بقدرة الاقتصاد الوطني على الصمود في وجه هذه الأزمة، لا بد أن يؤكد بهذا الخصوص أن أسس الاقتصاد الوطني عرفت خلال العتدين الأخيرين تغيرات بنوية، ساهمت في تقوية قدراته على امتصاص الصدمات وتعزيز صلابته في مواجهة الأزمات، بفضل الإصلاحات الهيكلية والقطاعية التي أطلقها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، وقد حلت هذه الأزمة المرتبطة بهذه الجائحة في وقت كان يسير فيه الاقتصاد الوطني بخطة ثابتة نحو توطيد أسسه الماكرواقتصادية، وإعادة خلق الهوامش في هذا المجال، عبر تسريع تنزيل الإصلاحات الهيكلية.

ومما لا شك فيه، ستساهم تدابير الدعم التي تم اتخاذها لحد الآن، في إطار "لجنة اليقظة الاقتصادية" بتوجيهات سامية من صاحب الجلالة نصره الله، من تخفيف الضرر على القطاعات المتضررة ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، وبالخصوص أولئك الذين فقدوا مصدر رزقهم، لكن في المقابل ينبغي التأكيد بأن المغرب، على غرار جل الدول، قد تأثر بشكل كبير بتداعيات الأزمة الصحية على المستوى الاقتصادي والمالي، كما يتضح ذلك من مجموعة من المؤشرات الاقتصادية.

فبناء على المعطيات المتوفرة للأشهر الأربعة الأولى من سنة 2020، تم تسجيل تراجع كبير للصادرات ب 61.5% مقابل 37.6% بالنسبة للواردات، وتتجلى القطاعات التصديرية الأكثر تضررا في الأنشطة الصناعية المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية مثل قطاع السيارات، الذي تراجع صادراته ب 96% في شهر أبريل، وصناعة الطيران ب 81%، والإلكترونيك ب 93%، والنسيج والألبسة ب 86%، في الوقت الذي تم تسجيل تطور إيجابي لصادرات الفوسفاط ومشتقاته.

وبالإضافة إلى ذلك، انعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ أيضا على تطورات عائدات السياحة برسم شهر أبريل، ليلعب معدل الانخفاض على مدى الأشهر الأربعة الأولى 15%، ووفق نفس المنحنى تم تسجيل انخفاض ملحوظ في تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج خلال شهر أبريل بحوالي 30% و 11% برسم الأشهر الأربعة من السنة الجارية، كل هذه المؤشرات الاقتصادية تعكس بوضوح تأثير هذه الأزمة السلبية على مجموعة من القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

وإجمالا، من المتوقع أن يكلف شهران من الحجر الصحي الاقتصاد المغربي ما بين 5 و 7 نقط من نمو الناتج الداخلي الإجمالي، أي ما يعني خسارة مليار درهم عن كل يوم حجر، وكانت الخسارة ستكون أكبر لو لم

لقد حرصنا منذ بداية هذه الأزمة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير، في إطار لجنة اليقظة ومعية كل الشركاء، للتخفيف من آثارها على المقاولات والمواطنات والمواطنين المغاربة، الذين تضرروا بفعل هذه الجائحة، مستنيرين في ذلك بالتوجيهات السديدة لجلالة الملك، حفظه الله.

كما أننا حريصون على أن نجعل من خطة إنعاش الاقتصاد الوطني ميثاقا للإنعاش الاقتصادي وللشغل، مبنيا على طموح مشترك ومتقاسم بين كل الأطراف المعنية: الدولة، والمقاولات، والقطاع البنكي، والشركاء الاجتماعيين، وذلك وفق التزامات محددة بشكل واضح، مبنية على آلية ناجعة للتتبع والتقييم.

ومن المنتظر أن تمكن هذه الخطة، التي نصبو لأن تكون حلقة الوصل مع النموذج التنموي الجديد الذي يوجد طور الإعداد، من وضع أسس اقتصاد قوي ومندمج، سيفتح لبلادنا آفاقا جديدة، سستقوي النموذج في عالم ما بعد أزمة كورونا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا لمساهمتم جميعا.

ورفعت الجلسة.

الأخير أداة حاسمة للانتعاش الاقتصادي، نظرا لتأثيره المضاعف على النمو الاقتصادي، غير أنه يجب أن يتم تديره بطريقة مختلفة عما سبق، وذلك لجعل آثاره على الاقتصاد الوطني في حدودها القصوى والحد من اللجوء إلى الواردات، وما لذلك من تأثير طبيعي على استنزاف الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة؛

رابعا، وبخصوص إعداد مشروع قانون المالية المعدل، كما سبق وأن أشرت إلى ذلك، فالمغرب ليس بمنأى عن تطورات الأزمة الصحية التي تعصف باقتصاديات العالم، بالنظر لارتباط اقتصاده بالتحويلات التي يعرفها العالم اليوم، ومن المؤكد أن النمو الاقتصادي لبلادنا سيتأثر بهذه الأزمة وسيتأثر كذلك بتراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، نتيجة لقلّة التساقطات وعدم انتظامها.

كما أنه من المتوقع أن تتراجع بشكل كبير موارد الخزينة، وبالتالي ينبغي إعادة النظر في الفرضيات التي تم على أساسها إعداد قانون المالية 2020، وإعداد مشروع قانون مالية معدل، وقد شرعنا في هذا المشروع من خلال تحيين الفرضيات ووضع توقعات جديدة ووضع خطة عمل متعددة السنوات لإنعاش الاقتصاد الوطني.

السيدات والسادة،